

للنشر الفوري

بلاغ صحفي

الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء تقدم تقرير أنشطتها السنوي الأول أمام البرلمان

الرباط – 19 يوليوز 2022

عقدت لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة بمجلس النواب اليوم الثلاثاء 19 يوليوز 2022، اجتماعا خصص في جزئه الأول للاستماع إلى رئيس الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء عبد اللطيف برضاش، بخصوص التقرير السنوي لأنشطة الهيئة لسنة 2021 ولخارطة الطريق الإستراتيجية للهيئة للفترة الممتدة ما بين 2021 و2025، وذلك تنزيلا لمقتضيات المادة 45 من القانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء.

واستعرض رئيس الهيئة في بداية الجلسة، وضعية قطاع الكهرباء وكيفيات التفاعل مع تداعيات إشكالية الطاقة والتي تتمثل، بفضل الخيارات الحداثية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في الإستراتيجية الطاقية الوطنية القائمة على إنجاز انتقال طاقى إلى الطاقة النظيفة ذات المصادر المتجددة اعتبارا للمؤهلات الكبرى التي تزخر بها المملكة من مصادر شمسية وريحية ومائية.

وبعد ذلك قدم رئيس الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء خارطة الطريق الإستراتيجية للفترة 2021-2025 التي تمت المصادقة عليها خلال الدورة الثانية لمجلس الهيئة المنعقد يوم 28 دجنبر 2020. وترتكز خارطة الطريق الخاصة بالهيئة أساسا على الاستراتيجية الطاقية الوطنية عبر المساهمة في تطوير سوق كهرباء فعال وجذب الاستثمار الخاص وفي تأمين واستقرار

النظام الكهربائي الوطني تماشياً مع توصيات النموذج التنموي الجديد للمملكة.

وقد شكل هذا العرض لأنشطة الهيئة فرصة مناسبة لإبراز ومناقشة الإنجازات التي حققتها الهيئة في ظرف وجيز منذ دخول القانون 48.15 حيز التنفيذ بتاريخ 22 أبريل 2021 وذلك من خلال نشر أول مدونة للشبكة الوطنية للنقل تعتمدها بلادنا. وتهدف هذه المدونة أساساً إلى إرساء إطار جذاب وشفاف وغير تمييزي لقطاع الكهرباء حسب قواعد وشروط تقنية واضحة للولوج والربط بالشبكة الكهربائية الوطنية للنقل.

كما قدم رئيس الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء كل التوضيحات الإضافية في إطار مناقشة التقرير السنوي الأول للهيئة الوطنية لضبط الكهرباء مع أعضاء لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة بالبرلمان. وانكبت أساساً على الدور الذي ستلعبه الهيئة خلال السنوات المقبلة للمساهمة في تسريع الانتقال الطاقوي وأثار عمل الهيئة في خلق مناخ ملائم للمستثمرين في قطاع الكهرباء وبالتالي تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

